

يضاف لذلك الدمار الذي لحق بعدد من المصانع نتيجة العمليات الحربية. وبذلك تضافرت نتائج الحرب الاهلية وحرب اسرائيل العدوانية على ضرب القطاع الصناعي. ورافق ذلك توقف حركة الاستثمار في القطاع الصناعي لصالح اتساعها في التجارة والبناء، حيث تأثرت اليد العاملة اللبنانية والفلسطينية، وفقدت فرص عمل قائمة، ولم تتوفر فرص جديدة.

وحدث شيء مماثل في ميدان الزراعة؛ فبعد النهوض في الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة الذي شهدته اواسط الخمسينات وما تلاها، والذي نجم عنه تكوين طبقة من العمال الزراعيين الدائمين والموسميين، تعرضت الزراعة لضربات انهكتها في سنوات الحرب الاهلية، وفي سنوات حرب الاستنزاف التي شنتها اسرائيل ضد جنوب لبنان. وبعد حرب ١٩٨٢ اضيفت لذلك تأثيرات الدمار الذي الحقته الحرب، ثم تأثيرات سياسة اسرائيل باغراق اسواق الجنوب بمنتجاتها الزراعية. وادى هذا الى تحول البطالة المقنعة في الريف الجنوبي الى بطالة دائمة. وزاد في تفاقم الازمة استحالة انتقال اليد العاملة في الريف الى المدن بسبب المشاكل الامنية والاجتماعية والاقتصادية فيها.

وتراكمت ازمات التصريف في وجه المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، من فواكه وحمضيات ودواجن، وعجزت هذه عن اختراق الظروف الامنية والسياسية غير المواتية، خصوصاً بعد ان تردد عدد من المستوردين العرب التقليديين في الاستيراد من لبنان خشية تسرب البضائع الاسرائيلية المماثلة الى اسواقهم. وهكذا، ضاقت فرص السوق المحلي بسبب منافسة الاسعار الاغرائية للبضائع الاسرائيلية، وضاقت، ايضاً، الاسواق الخارجية فتكدست منتجات المواسم، وتعاقبت الخسائر مع كل موسم جديد.

وجملة المشاكل القديمة والمستجدة ادت الى تناقص حجم الاراضي المزروعة، بالاضافة الى الاراضي التي تحولت الى مناطق عسكرية او منعت فيها الزراعة لاسباب امنية.

والى هذا، خسر القطاع الزراعي نسبة عالية من فعاليته البشرية، تقدر بـ ٨٠٪، وهي ما كانت تمثله الايدي العاملة السورية التي تقصد لبنان في المواسم، والآخرى الفلسطينية التي تهيبت في العمل نتيجة الخوف من الارهاب الانتقامي الذي تمارسه ضدها ميليشيات الكتائب، والضغط التي تمارسها هذه الميليشيات ضد ارباب العمل لمنعهم من تشغيل الفلسطينيين. وادى هذا الى كساد الانتاج وتضاؤل الحاجة للعمال^(٩).

وكانت مؤسسات «اونروا» توفر فرص عمل خاصة بالفلسطينيين، فتشغل اجراء وموظفين ومدرسين. وقد تناقصت، ايضاً، هذه الفرص بعد التدمير الذي الحقته الحرب بالمؤسسات التعليمية وغيرها، وبعد التضييق الاسرائيلي على خدمات «اونروا».

وهناك، ايضاً، النقص الكبير الذي لحق بفرص العمل التي كانت توفرها المؤسسات التابعة للثورة الفلسطينية. من مؤسسات اقتصادية او اجتماعية او سياسية او عسكرية او اعلامية. وغني عن البيان ان معظم هذه الفرص غاب بعد ان غابت مؤسسات الثورة عن الوجود العلني في ظل الاحتلال.

هذا كله نجم عنه مأزق خانق بالنسبة للعديد الاكبر من العائلات الفلسطينية في الجنوب. فقد فقدت هذه العائلات معيولها، حيث سقط بعضهم كشهداء او اعتقلوا، او اصبحوا عاطلين عن العمل. وزاد المأزق حدة ان بعض الدول العربية اغلقت ابوابها في وجه اليد العاملة الفلسطينية القادمة من لبنان، اما بهدف التشجيع على عدم الهجرة او خشية وصول ناقلين على الاوضاع العربية التي يشعر الفلسطينيون انها خذلتهم، وما يستتبع ذلك من احتمالات امنية غير مواتية لهذه الدول.